

Distr.: General  
24 January 2012

# الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ١١٧ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية] (A/66/L.1)

٢/٦٦ - الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني  
بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من  
الأمراض غير المعدية ومكافحتها المرفق بهذا القرار.

الجلسة العامة ٣

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المرفق

الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير  
المعدية ومكافحتها

نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول والحكومات، المجتمعين في الأمم  
المتحدة في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للنظر في مسألة الوقاية من الأمراض غير المعدية  
ومكافحتها على الصعيد العالمي، مع التركيز بصفة خاصة على التحديات التي تواجهها  
البلدان النامية بوجه خاص في مجال التنمية وغيرها من التحديات وما يترتب عليها من آثار  
اجتماعية واقتصادية في تلك البلدان،

١ - نسلم بأن عبء الأمراض غير المعدية وخطورها يشكلان أحد أكبر التحديات الماثلة  
أمام التنمية على الصعيد العالمي في القرن الحادي والعشرين، مما يقوض التنمية الاجتماعية  
والاقتصادية في جميع أرجاء العالم، ويخل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛



- ٢ - نسلم بأن الأمراض غير المعدية تشكل خطراً على اقتصادات العديد من الدول الأعضاء، وقد تؤدي إلى تزايد أوجه التفاوت بين البلدان والشعوب؛
- ٣ - نسلم بما تقوم به الحكومات من دور بالغ الأهمية في التصدي للتحدي الذي تمثله الأمراض غير المعدية وبما تتحمله من مسؤولية في هذا المجال وبالضرورة الملحة لأن تؤدي جهود جميع قطاعات المجتمع ومشاركتها إلى اتخاذ إجراءات فعالة من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛
- ٤ - نسلم أيضاً بأهمية دور المجتمع الدولي والتعاون الدولي في مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في تكملة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للتصدي على نحو فعال للأمراض غير المعدية؛
- ٥ - نعيد تأكيد حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛
- ٦ - نسلم بالضرورة الملحة لاتخاذ تدابير أوسع نطاقاً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بما يكفل المساهمة في الأعمال الكاملة لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية؛
- ٧ - نشير إلى الولايات التي حددتها الجمعية العامة في هذا الصدد، وبخاصة في القرارين ٢٦٥/٦٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠ و ٢٣٨/٦٥ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛
- ٨ - نلاحظ مع التقدير الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ<sup>(١)</sup>، ونعيد تأكيد جميع القرارات والمقررات التي اتخذتها جمعية الصحة العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ونشدد على أهمية أن تواصل الدول الأعضاء التصدي لعوامل الخطر المشتركة للأمراض غير المعدية عن طريق تنفيذ خطة عمل منظمة الصحة العالمية بشأن الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣<sup>(٢)</sup> والاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة<sup>(٣)</sup> والاستراتيجية العالمية لتقليل تعاطي الكحول على نحو ضار<sup>(٤)</sup>؛

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٠٢، الرقم ٤١٠٣٢.

(٢) متاحة على: <http://whqlibdoc.who.int/publications/en/>.

(٣) منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون، جنيف، ١٧-٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٤، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA57/2004/REC/1)، القرار ٥٧-١٧، المرفق.

(٤) منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون، جنيف ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA63/2010/REC/1)، المرفق ٣.

٩ - نشير إلى الإعلان الوزاري المعتمد في الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩<sup>(٥)</sup> الذي تضمن الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وخطة العمل المتصلة بها؛

١٠ - نخطط علما مع التقدير بجميع المبادرات الإقليمية المتخذة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بما في ذلك إعلان رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية المعنون "متحدون لوقف وباء الأمراض المزمنة غير المعدية" الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وإعلان ليرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وبيان رؤساء حكومات الكمنولث بشأن إجراءات مكافحة الأمراض غير المعدية الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإعلان الالتزام لمؤتمر القمة الخامس للأمريكتين الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وإعلان بارما بشأن البيئة والصحة الذي اعتمده الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية في آذار/مارس ٢٠١٠ وإعلان دبي بشأن داء السكري والأمراض المزمنة غير المعدية في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والميثاق الأوروبي بشأن مكافحة السممة الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ونداء أوروبا للعمل بشأن السممة الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١١ وبيان هونيارا بشأن التصدي للتحديات التي تمثلها الأمراض غير المعدية في منطقة المحيط الهادئ الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١١؛

١١ - نخطط علما أيضا مع التقدير بنتائج المشاورات الإقليمية في العديد من القطاعات، بما في ذلك اعتماد الإعلانات الوزارية، التي عقدتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الدول الأعضاء، بدعم من اللجان الإقليمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وكيانها المعنية وبمشاركتها النشطة، والتي وفرت مدخلات للأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى وفقا للقرار ٢٣٨/٦٥؛

١٢ - نرحب بعقد المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن أنماط الحياة الصحية ومكافحة الأمراض غير المعدية الذي نظمه الاتحاد الروسي ومنظمة الصحة العالمية وعقد في موسكو في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، وباعتماد إعلان موسكو<sup>(٦)</sup>، ونشير إلى قرار جمعية الصحة العالمية ٦٤-١١<sup>(٧)</sup>؛

(٥) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٣ (A/64/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٥٦.

(٦) انظر A/65/859.

(٧) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون، جنيف، ١٦-٢٤ أيار/مايو ٢٠١١، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA64/2011/REC/1).

١٣ - نقر بالدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الوكالة المتخصصة الرئيسية في مجال الصحة، بما في ذلك الأدوار والمهام التي تؤديها وفقا لولايتها في مجال السياسات المتعلقة بالصحة، ونعيد تأكيد ما تقوم به من دور قيادي وتنسيقي في تعزيز ورصد الإجراءات التي تتخذ على الصعيد العالمي لمكافحة الأمراض غير المعدية في إطار العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى والمصارف الإنمائية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية للتصدي للأمراض غير المعدية بطريقة منسقة؛

#### التحدي ذو الأبعاد الواسعة الانتشار والآثار الاجتماعية الاقتصادية والإنمائية المترتبة عليه

١٤ - نلاحظ مع بالغ القلق أن ما يقدر بـ ٣٦ مليون حالة وفاة من ٥٧ مليون حالة وفاة في العالم حدثت في عام ٢٠٠٨ كانت، وفقا لما أوردته منظمة الصحة العالمية، بسبب الإصابة بأمراض غير معدية، تمثلت بصفة رئيسية في أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري، ومنها نحو ٩ ملايين حالة وفاة دون عمر الستين، وأن قرابة ٨٠ في المائة من تلك الوفيات حدثت في البلدان النامية؛

١٥ - نلاحظ أيضا مع بالغ القلق أن الأمراض غير المعدية هي من الأسباب الرئيسية لحالات الاعتلال التي يمكن الوقاية منها والإعاقة المتصلة بها؛

١٦ - نسلم كذلك بأن الأمراض المعدية وظروف الأم في فترة النفاس وقبل الولادة ونقص التغذية تشكل حاليا أكثر أسباب الوفاة شيوعا في أفريقيا، ونلاحظ مع القلق ما ينجم عن سرعة تزايد حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية التي يتوقع أن تكون أكثر أسباب الوفيات شيوعا بحلول عام ٢٠٣٠ من تضاعف حجم عبء المرض في مناطق عدة، بما فيها أفريقيا؛

١٧ - نلاحظ كذلك وجود مجموعة من الأمراض الأخرى غير المعدية والحالات الأخرى التي تكون عوامل خطر الإصابة بها وضرورة اتخاذ تدابير للوقاية منها وفرز المصابين بها وعلاجهم ورعايتهم مرتبطة بالأمراض الأربعة غير المعدية الأكثر شيوعا؛

١٨ - نسلم بأن الأمراض العقلية والعصبية، بما في ذلك داء الزهايمر، تشكل سببا هاما من أسباب الاعتلال وتسهم في عبء الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي التي يلزم إتاحة برامج وتدابير فعالة لتوفير الرعاية الصحية للمصابين بها على نحو منصف؛

١٩ - نسلم بأن أمراض الكلى والفم والعيون تشكل عبئا صحيا رئيسيا للعديد من البلدان وأن لهذه الأمراض عوامل خطر مشتركة ويمكن الاستفادة في معالجتها من إجراءات التصدي للأمراض غير المعدية التي تشترك فيها جهات عدة؛

٢٠ - نسلم بأن أكثر الأمراض غير المعدية شيوعا ترتبط بعوامل خطر مشتركة، وهي تحديدا استخدام التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار واتباع أنماط تغذية غير صحية والخمول البدني؛

- ٢١ - نسلم بأن الظروف التي يعيش فيها الناس وأساليب حياتهم تؤثر في صحتهم ونوعية حياتهم وأن الفقر والتوزيع غير العادل للثروة ونقص التعليم والتحول الحضري السريع وشيوحة السكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية والسياسية والسلوكية والبيئية المحددة للصحة من العوامل المؤثرة في تزايد حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية وانتشارها؛
- ٢٢ - نلاحظ مع بالغ القلق الحلقة المفرغة التي تتمثل في أن الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها تؤدي إلى تفاقم الفقر، في حين يساهم الفقر في ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية، مما يشكل خطراً على الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ٢٣ - نلاحظ مع القلق أن سرعة تزايد حجم انتشار الأمراض غير المعدية تؤثر في الناس من جميع الأعمار والأجناس والأعراق ومستويات الدخل وأن السكان الفقراء والأشخاص قليلي المنعة، وبخاصة في البلدان النامية، يتحملون عبئاً أكبر وأن الأمراض غير المعدية يمكن أن تؤثر في النساء والرجال بصورة مختلفة؛
- ٢٤ - نلاحظ مع القلق ازدياد حالات السمنة في مناطق مختلفة، وبخاصة بين الأطفال والشباب، ونلاحظ أن السمنة وأنماط التغذية غير الصحية والحمول البدني ترتبط بشكل وثيق بالأمراض غير المعدية الأربعة الرئيسية وبارتفاع التكاليف الصحية وانخفاض الإنتاجية؛
- ٢٥ - نعرب عن القلق البالغ إزاء أن النساء يتحملن العبء الأكبر في تقديم الرعاية وأنهن، في بعض المجموعات السكانية، أقل مزاولة للأنشطة البدنية من الرجال وأكثر قابلية للسمنة ويقبلن على التدخين بمعدلات مثيرة للجزع؛
- ٢٦ - نلاحظ أيضاً مع القلق أن صحة الأم والطفل ترتبط بشكل وثيق بالأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المتصلة بها، وتحديدًا لأن سوء التغذية قبل الولادة وانخفاض وزن المواليد يتسببان في القابلية للسمنة وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب وداء السكري في مراحل متأخرة من العمر، وأن ظروف الحمل، من قبيل السمنة في مرحلة النفاس وداء السكري أثناء الحمل، ترتبط بأخطار مماثلة تهدد الأم وأطفالها على حد سواء؛
- ٢٧ - نلاحظ مع القلق الصلة التي يمكن أن تنشأ بين الأمراض غير المعدية وبعض الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وندعو إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتوحيد إجراءات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض غير المعدية وإلى إيلاء الاهتمام، في هذا الصدد، إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبخاصة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووفقاً للأولويات الوطنية؛

٢٨ - نسلم بأن التعرض للدخان نتيجة لاستخدام مواقد غير كفؤة للطهي داخل الغرف أو التدفئة يسهم في الإصابة بأمراض الرئتين والتنفس وقد يزيد من حدتها، وبأن ذلك يؤثر في النساء والأطفال أكثر من غيرهم بين السكان الفقراء الذين قد تعتمد أسرهم المعيشية على هذه الأنواع من الوقود؛

٢٩ - نسلم أيضا بوجود تباين كبير في عبء الأمراض غير المعدية وفي توفر وسائل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بين البلدان وداخل البلدان والمجتمعات المحلية على حد سواء؛

٣٠ - نسلم بالأهمية البالغة لتعزيز النظم الصحية، بما في ذلك الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والموارد البشرية المكرسة للقطاع الصحي ونظم الحماية الصحية والاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية، من أجل تلبية احتياجات المصابين بالأمراض غير المعدية من الرعاية الصحية بفعالية وعلى نحو منصف؛

٣١ - نلاحظ مع بالغ القلق أن الأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المرتبطة بها تؤدي إلى زيادة العبء على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الفقر الناجم عن تكبد تكاليف العلاج والرعاية لفترة طويلة وعن نقص الإنتاجية الذي يهدد دخل الأسر المعيشية ويؤدي إلى نقص إنتاجية الأفراد وأسرههم واقتصادات الدول الأعضاء، مما يجعل الأمراض غير المعدية عاملا يسهم في الفقر والجوع قد يؤثر بصفة مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٢ - نعرب عن شديد القلق إزاء الآثار السلبية الراهنة للأزمة المالية والاقتصادية وتقلب أسعار الطاقة والأغذية والشواغل التي لا تزال قائمة إزاء الأمن الغذائي والتحديات المتزايدة التي يفرضها تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتأثير تلك التحديات في مكافحة الأمراض غير المعدية والوقاية منها، ونشدد، في هذا الصدد، على ضرورة التعجيل ببذل جهود حثيثة منسقة في العديد من القطاعات للتصدي لتلك الآثار بالاستفادة من الجهود الجارية بالفعل؛

### مواجهة التحدي: جهد على صعيد الحكومة ككل والمجتمع ككل

٣٣ - نسلم بأنه بالإمكان إلى حد كبير تجنب تزايد معدلات انتشار الأمراض غير المعدية وحالات الاعتلال والوفيات الناجمة عنها على الصعيد العالمي ومكافحتها باتخاذ جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إجراءات جماعية في العديد من القطاعات على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية وإعطاء أولوية أكبر للأمراض غير المعدية في مجال التعاون الإنمائي عن طريق تعزيز ذلك التعاون في هذا الصدد؛

- ٣٤ - نسلّم بوجوب أن تشكل الوقاية حجر الزاوية في إجراءات التصدي للأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي؛
- ٣٥ - نسلّم أيضا بالأهمية البالغة للتقليل من مستوى تعرض السكان أفرادا وجماعات لعوامل الخطر المشتركة القابلة للتغيير المرتبطة بالأمراض غير المعدية، وهي استخدام التبغ واتباع نظام تغذية غير صحية والخمول البدني وتعاطي الكحول على نحو ضار ومحددات تلك العوامل، والقيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرة السكان أفرادا وجماعات على اختيار أساليب عيش أفضل من الناحية الصحية واتباع أنماط حياة مؤاتية للتمتع بصحة جيدة؛
- ٣٦ - نسلّم بأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها على نحو فعال يتطلبان تولى الحكومات أدوارا قيادية واتباع نهج متعدد القطاعات في مجال الصحة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إدراج المسائل المتعلقة بالصحة في جميع السياسات وفي النهج المتبعة على صعيد الحكومة ككل في قطاعات مثل الصحة والتعليم والطاقة والزراعة والرياضة والنقل والاتصالات وتخطيط المناطق الحضرية والبيئة والعمل والتوظيف والصناعة والتجارة والتمويل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ٣٧ - ننوه بمساهمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الطوعية، وحيثما ومتى اقتضى الأمر، القطاع الخاص وقطاع الصناعة، في دعم الجهود الوطنية التي تبذل للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وبالذور الذي يقومون به في هذا المجال، ونسلّم بضرورة زيادة الدعم لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة المعنيين بهدف تحسين فعالية هذه الجهود؛
- ٣٨ - نسلّم بتضارب المصالح بشكل أساسي بين صناعة التبغ والصحة العامة؛
- ٣٩ - نسلّم بأنه بالإمكان تجنب الإصابة بالأمراض غير المعدية وآثارها أو التقليل منها إلى حد كبير باتباع نهج يشمل القيام بأنشطة تستند إلى الأدلة وميسورة التكلفة وفعالة من حيث التكلفة وشاملة لمختلف الفئات السكانية ولقطاعات متعددة؛
- ٤٠ - نقر بأن الموارد المخصصة لمواجهة التحديات التي تطرحها الأمراض غير المعدية على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لا تتناسب مع جسامتها المشكّلة؛
- ٤١ - نسلّم بأهمية تعزيز القدرات المحلية وعلى صعيد المقاطعات والقدرات الوطنية والإقليمية الكفيلة بالتصدي للأمراض غير المعدية ومكافحتها على نحو فعال، وبخاصة في البلدان النامية، وبأن ذلك قد يستتبع زيادة الموارد البشرية والمالية والتقنية واستدامتها؛

٤٢ - نقر بضرورة إرساء نهج صحي شامل لقطاعات متعددة على جميع المستويات الحكومية من أجل التصدي لعوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية والمحددات الأساسية للصحة على نحو شامل وحازم؛

واقناعنا منا بأن بالإمكان الوقاية من الأمراض غير المعدية والتقليل من آثارها إلى حد كبير، ومن ثم إنقاذ حياة ملايين البشر وتجنب معاناة يعجز اللسان عن وصفها، نعلن التزامنا بما يلي:

### التقليل من عوامل الخطر وتهيئة بيئات أكثر مواتاة لتحسين الصحة

٤٣ - المضي قدما في تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات وفعالة من حيث التكلفة تشمل جميع الفئات السكانية من أجل الحد من أثر عوامل الخطر المشتركة المرتبطة بالأمراض غير المعدية، وهي استخدام التبغ واتباع نظام تغذية غير صحية والحمول البدني وتعاطي الكحول على نحو ضار، عن طريق تنفيذ الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية ذات الصلة بالموضوع واتخاذ التدابير التربوية والتشريعية والتنظيمية والمالية، دون المساس بحقوق الدول ذات السيادة في تقرير ووضع سياساتها الضريبية وغيرها من السياسات، حيثما اقتضى الأمر ذلك، بإشراك جميع القطاعات المعنية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، حسب الاقتضاء، وبتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تشجيع وضع سياسات عامة في العديد من القطاعات تكفل تهيئة بيئات مواتية لتحسين الصحة بشكل منصف للجميع بما يمكن الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من أن يختاروا أساليب حياة صحيحة وأن يعيشوا حياة ينعمون فيها بالصحة؛

(ب) وضع سياسات عامة وخطط عمل في العديد من القطاعات لتشجيع التربية الصحية ومكافحة الأمية في مجال الصحة وتعزيزها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، بطرق منها إرساء استراتيجيات وبرامج تعليمية وإعلامية تستند إلى الأدلة في المدارس وخارجها وتنظيم حملات لتوعية الجمهور، باعتبارهما عاملين هامين لتعزيز الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، مع التسليم بأن التركيز بشدة على مكافحة الأمية في مجال الصحة لا يزال في مرحلة مبكرة في العديد من البلدان؛

(ج) تعجيل الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ بتنفيذ الاتفاقية، مع إقرار جميع التدابير الواردة فيها، بما فيها التدابير الرامية إلى التقليل من استهلاك التبغ وتوافره، وتشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على النظر في الانضمام إليها، مع التسليم بأن خفض استهلاك التبغ إلى حد كبير يعد إسهاما هاما في الحد من حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية ويمكن أن يعود بفوائد صحية جمّة على الأفراد والبلدان وبأن التدابير المتعلقة بالأسعار والضرائب تمثل وسيلة فعالة وهامة للتقليل من استهلاك التبغ؛



(د) العمل على تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن أنماط التغذية والنشاط البدني والصحة، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، إرساء سياسات واتخاذ إجراءات ترمي إلى تشجيع السكان كافة على اتباع نظام تغذية صحية وزيادة النشاط البدني، بما في ذلك في جميع نواحي الحياة اليومية، من قبيل إيلاء الأولوية لفصول دراسية منتظمة ومكثفة في التربية البدنية في المدارس وتخطيط المناطق الحضرية وإعادة تصميمها بما يتيح استخدام وسائل نقل تعتمد على النشاط البدني وتقديم حوافز للبرامج المتعلقة بأساليب الحياة الصحية في أماكن العمل وتوسيع نطاق توفير بيئات آمنة في المتزهات العامة والأماكن الترفيهية بهدف تشجيع النشاط البدني؛

(هـ) تعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية للحد من تعاطي الكحول على نحو ضار، مع التسليم بضرورة وضع خطط عمل مناسبة على الصعيد المحلي، بالتشاور مع الجهات المعنية، لوضع سياسات وبرامج محددة، بما في ذلك أخذ مجموعة الخيارات الكاملة المحددة في الاستراتيجية العالمية في الاعتبار، والتوعية بالمشاكل التي تنجم عن تعاطي الكحول على نحو ضار، وبخاصة بين الشباب، ودعوة منظمة الصحة العالمية إلى أن تكثف جهودها في سبيل مساعدة الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

(و) العمل على تنفيذ مجموعة توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تسويق الأطعمة والمشروبات غير الكحولية للأطفال<sup>(٨)</sup>، بما فيها الأطعمة التي تحتوي على نسب عالية من الدهون المشبعة أو الأحماض الدهنية المهدرجة أو السكر المنقى أو الملح، مع التسليم بما أثبتته البحوث من اتساع نطاق الإعلانات التجارية للأطعمة المعدة خصيصاً للأطفال وبأن الأطعمة التي تحتوي على نسب عالية من الدهون أو السكر أو الملح تحظى بقدر وافر من التسويق وبأن الإعلانات التجارية التلفزيونية تؤثر في تفضيل الأطفال لأطعمة معينة وطلبات شرائها وأنماط استهلاكها، مع مراعاة التشريعات والسياسات الوطنية القائمة، حسب الاقتضاء؛

(ز) العمل على وضع أنشطة فعالة من حيث التكلفة والبدء في تنفيذها، حسب الاقتضاء، لتقليل استهلاك الملح والسكر والدهون المشبعة وإزالة الدهون المهدرجة المصنعة من الأطعمة، بوسائل منها الثني عن إنتاج وتسويق الأطعمة التي تسهم في اتباع أنماط تغذية غير صحية، مع مراعاة التشريعات والسياسات القائمة؛

(٨) منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون، جنيف، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA63/2010/REC/1)، المرفق ٤.

(ح) تشجيع السياسات الداعمة لإنتاج الأطعمة التي تساهم في اتباع أنماط تغذية صحية وتصنيعها وتيسير الحصول عليها، وإتاحة المزيد من الفرص لاستهلاك المنتجات والأطعمة الزراعية المحلية الصحية، ومن ثم الإسهام في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها ولتحقيق الأمن الغذائي؛

(ط) تشجيع الرضاعة الطبيعية والحفاظ عليها ودعمها، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الخالصة لمدة ٦ أشهر من تاريخ الولادة، حسب الاقتضاء، نظرا إلى أن الرضاعة الطبيعية تحد من القابلية للإصابة بالالتهابات ومن خطر نقص التغذية وتعزز نمو الرضع وصغار الأطفال ونمائهم وتساعد في التقليل من خطر الإصابة بأمراض مثل السمنة والأمراض غير المعدية في مرحلة لاحقة من العمر، وفي هذا الصدد تعزيز تنفيذ المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم<sup>(٩)</sup> والقرارات اللاحقة التي اتخذتها جمعية الصحة العالمية في هذا الصدد؛

(ي) العمل على إتاحة لقاحات فعالة للوقاية من الإصابة بالالتهابات المرتبطة بأمراض السرطان في إطار برامج التحصين الوطنية؛

(ك) العمل على إتاحة برامج فعالة من حيث التكلفة للكشف عن أمراض السرطان، وفقا للأوضاع السائدة على الصعيد الوطني؛

(ل) القيام، حسب الاقتضاء، بتوسيع نطاق الأنشطة الفعالة التي أثبتت جدواها، من قبيل نهجي تحسين الصحة والوقاية الأولية، وحفز العمل من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها عن طريق اتخاذ إجراءات مجدية في العديد من القطاعات للتصدي لعوامل الخطر ومحددات الصحة؛

٤٤ - دعوة القطاع الخاص، بهدف تعزيز مساهمته في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، إلى القيام، حسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) اتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ مجموعة توصيات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالتقليل من أثر تسويق الأطعمة غير الصحية والمشروبات غير الكحولية للأطفال، مع مراعاة التشريعات والسياسات الوطنية القائمة؛

(ب) النظر في إمكانية إنتاج المزيد من المنتجات الغذائية التي تتوافق مع اتباع نظام تغذية صحية والترويج لها، بطرق منها إعادة تركيب المنتجات لتوفير أغذية صحية ميسورة التكلفة يسهل الحصول عليها وفقا للمعايير المتعلقة بالمعلومات الغذائية، بما في ذلك معلومات عن السكر والملح والدهون، والدهون المهدرجة عند الاقتضاء، ووضع العلامات عليها؛

(٩) متاحة على: [www.who.int/nutrition/publications/code\\_english.pdf](http://www.who.int/nutrition/publications/code_english.pdf).

(ج) الترويج لبيئة مؤاتية لأنماط السلوك الصحي بين العمال وهيئتها، بطرق منها إقامة أماكن عمل يمنع فيها التدخين وبيئات عمل آمنة وصحية عن طريق اتخاذ تدابير لكفالة السلامة المهنية والصحة، بوسائل منها، عند الاقتضاء، الأخذ بالممارسات السليمة للشركات وبرامج الحفاظ على الصحة في مكان العمل وخطط التأمين الصحي؛

(د) العمل على التقليل من استعمال الملح في صناعة الغذاء من أجل تخفيض استهلاك الصوديوم؛

(هـ) الإسهام في الجهود المبذولة من أجل تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيات اللازمة للوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها ومن أجل تعزيز القدرة على تحمل نفقاتها؛

### تعزيز السياسات والنظم الصحية الوطنية

٤٥ - النهوض بحلول عام ٢٠١٣ بسياسات وخطط وطنية في العديد من القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها ووضع هذه السياسات والخطط أو دعمها وتعزيزها حسب الاقتضاء، مع مراعاة خطة العمل بشأن الاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والأهداف الواردة فيها، حسب الاقتضاء، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه السياسات والخطط كما يلي:

(أ) تعزيز سياسات وبرامج مكافحة الأمراض غير المعدية ودمجها حسب الاقتضاء في عمليات التخطيط الصحي وخطة التنمية الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء؛

(ب) السعي، حسب الاقتضاء، إلى تعزيز النظم الصحية التي تدعم الرعاية الصحية الأولية على نحو شامل وتقديم حلول فعالة ومستدامة ومنسقة وخدمات أساسية منصفة ومتكاملة قائمة على الأدلة وفعالة من حيث التكلفة للتصدي لعوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية وللوقاية من هذه الأمراض وتوفير العلاج والرعاية للمصابين بها، اعترافاً منا بأهمية النهوض بتمكين المريض وتوفير خدمات التأهيل والرعاية القائمة على تخفيف الآلام للمصابين بالأمراض غير المعدية وبأهمية اتباع نهج يأخذ في الاعتبار جميع مراحل الحياة نظراً لما تتسم به الأمراض غير المعدية من طابع مزمن في كثير من الأحيان؛

(ج) العمل في ضوء الأولويات الوطنية ومع مراعاة الظروف المحلية على زيادة مخصصات الميزانية للتصدي لعوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية وللمراقبة هذه الأمراض والوقاية منها والكشف المبكر عن حالات الإصابة بها وعلاجها، وتوفير ما يتصل

بذلك من رعاية ودعم، بما في ذلك الرعاية القائمة على تخفيف الآلام، ورصد تلك المخصصات حسب الأولوية؛

(د) بحث إمكانية توفير موارد كافية ومستدامة يمكن التنبؤ بها عن طريق القنوات المحلية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك آليات التمويل التقليدية والطوعية المتكررة؛

(هـ) اتباع نهج تقوم على مراعاة المنظور الجنساني للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتعزيزها استناداً إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر سعياً إلى التصدي للاختلافات الأساسية بين الرجل والمرأة من حيث التعرض لخطر الإصابة بالأمراض غير المعدية والوفاة الناجمة عنها؛

(و) تشجيع مختلف القطاعات والجهات المعنية على المشاركة من أجل عكس مسار اتجاهات السمنة المتزايدة بين الأطفال والشباب والبالغين من السكان ووقفها وخفضها؛

(ز) التسليم بالتباين في مجال الصحة بين الشعوب الأصلية والسكان غير الأصليين من حيث معدل الإصابة بالأمراض غير المعدية وعوامل الخطر المشتركة المرتبطة بها، وبأن هذا التباين كثيراً ما يرتبط بعوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية، وتشجيع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على المشاركة في وضع سياسات وخطط وبرامج الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها وتنفيذها وتقييمها حسب الاقتضاء، والعمل في الوقت نفسه على تشجيع تطوير القدرات على مختلف المستويات وتعزيزها والاعتراف بالتراث الثقافي والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية واحترام ممارساتها في مجال الطب التقليدي وصورها وتعزيزها، بما في ذلك المحافظة على ما لديها من نباتات وحيوانات ومعادن طبية حيوية؛

(ح) التسليم بقدر أكبر بما تنطوي عليه المعارف التقليدية والمحلية من إمكانات وما تقدمه من إسهامات، والحرص في هذا الصدد، وفقاً للقدرات والأولويات والتشريعات والظروف الوطنية في هذا المجال، على احترام وصون المعارف والاستخدامات الآمنة والفعالة للطب التقليدي وأساليب العلاج والممارسات التقليدية حسبما يناسب الظروف السائدة في كل بلد؛

(ط) مواصلة بذل كل الجهود اللازمة لتعزيز إجراءات التصدي الشاملة المستدامة الفعالة من حيث التكلفة التي تقودها عناصر وطنية في جميع القطاعات من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية، مع كفالة مشاركة الأشخاص المصابين بهذه الأمراض وعناصر المجتمع المدني والقطاع الخاص على نحو تام وبنشاط، حسب الاقتضاء؛

(ي) تشجيع إعداد العاملين في القطاع الصحي وتدريبهم واستبقائهم بغية تيسير نشر ما يكفي من العاملين المهرة في المجال الصحي داخل البلدان والمناطق، وفقاً للمدونة العالمية لمنظمة الصحة العالمية للممارسات المتعلقة بتوظيف العاملين في مجال الصحة على الصعيد الدولي<sup>(١٠)</sup>؛

(ك) تعزيز نظم المعلومات، حسب الاقتضاء، للتخطيط والإدارة في مجال الصحة، بوسائل منها جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها ونشرها، وإعداد سجلات للسكان وإجراء استقصاءات فيما يخصهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بهدف تيسير الأنشطة الملائمة في الوقت المناسب للسكان كافة؛

(ل) منح أولوية عليا، مع مراعاة الأولويات الوطنية، لرصد الأمراض غير المعدية والكشف المبكر عنها وفحص المصابين بها وتشخيصها وعلاجها والوقاية منها ومكافحتها، ولتعزيز سبل الحصول على أدوية وتكنولوجيات آمنة فعالة ميسورة التكلفة وعالية الجودة لتشخيص هذه الأمراض وعلاجها؛ وإمكانية الحصول بشكل مستدام على الأدوية والتكنولوجيات، بوسائل منها وضع مبادئ توجيهية تستند إلى الأدلة لعلاج الأمراض غير المعدية واستخدامها وتوخي الكفاءة في شراء الأدوية وتوزيعها في البلدان، ولتعزيز خيارات التمويل العملية وتشجيع استخدام الأدوية الميسورة التكلفة، بما في ذلك الأدوية الجنيسة، والعمل على إتاحة خدمات الوقاية والعلاج والرعاية القائمة على تخفيف الآلام وخدمات التأهيل، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية؛

(م) العمل، في ظل الأولويات المحددة على الصعيد القطري، على كفالة توسيع نطاق الأنشطة الفعالة من حيث التكلفة المستندة إلى الأدلة في علاج الأشخاص المصابين بالأمراض غير المعدية، وحماية الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بها والحد من مخاطرها بين جميع الفئات السكانية؛

(ن) التسليم بأهمية التغطية الشاملة في النظم الصحية الوطنية، وبخاصة من خلال توفير الرعاية الصحية الأولية وآليات الحماية الاجتماعية، من أجل توفير الخدمات الصحية للجميع، ولا سيما أفقر الفئات السكانية؛

(س) تعزيز إدراج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها في برامج الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل، وبخاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية،

(١٠) انظر: منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون، جنيف، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، القرارات والمقررات، المرفقات (WHA63/2010/REC/1)، المرفق ٥.

والبرامج الأخرى، حسب الاقتضاء، ودمج الأنشطة المضطلع بها أيضا في هذه المجالات في برامج الوقاية من الأمراض غير المعدية؛

(ع) العمل على إتاحة خدمات شاملة وفعالة من حيث التكلفة للوقاية والعلاج والرعاية لتحقيق الإدارة المتكاملة للأمراض غير المعدية، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز إمكانية الحصول على الأدوية وأدوات التشخيص وغيرها من التكنولوجيات الآمنة الفعالة الميسورة التكلفة العالية الجودة، بوسائل منها الاستفادة بالكامل من أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية؛

(ف) تحسين الخدمات التشخيصية بوسائل منها زيادة قدرات الخدمات المخبرية والتصويرية وإمكانية الحصول عليها من خلال توفير ما يكفي من اليد العاملة الماهرة لتقديم هذه الخدمات، والتعاون مع القطاع الخاص لخفض تكلفة معدات وتكنولوجيات التشخيص وإتاحتها بقدر أكبر وصيانتها؛

(ص) تشجيع التحالفات والشبكات التي تجمع بين الجهات الفاعلة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، من أجل استحداث أدوية ولقاحات وأدوات تشخيصية وتكنولوجيات جديدة، بالاستفادة من التجارب المكتسبة في مجالات منها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما، وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

(ق) تعزيز الهياكل الأساسية لخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك ما يتعلق منها بشراء الأدوية وتخزينها وتوزيعها، وبخاصة شبكات النقل والتخزين لتيسير تقديم الخدمات بكفاءة؛

#### التعاون الدولي، بما في ذلك إقامة شراكات تعاونية

٤٦ - تعزيز التعاون الدولي لدعم الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، بوسائل منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تحسين الصحة والتشريعات والأنظمة وتعزيز النظم الصحية وتدريب العاملين في مجال الصحة وتطوير الهياكل الأساسية المناسبة لخدمات الرعاية الصحية وأدوات التشخيص والنهوض باستحداث تكنولوجيات مناسبة ومستدامة بأسعار معقولة وتعميمها ونقلها وفق شروط متفق عليها وإنتاج أدوية ولقاحات آمنة فعالة ميسورة التكلفة عالية الجودة، مع التنويه بالدور القيادي الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية باعتبارها، في هذا الصدد، الوكالة المتخصصة الأساسية في مجال الصحة؛

٤٧ - التنويه بمساهمة المعونة المخصصة للقطاع الصحي، مع التسليم بضرورة بذل المزيد من الجهود. ونحن ندعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي تعهد بها الكثير من البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، والالتزامات الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١١)</sup>، ونحث بقوة البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً إضافية ملموسة للوفاء بالتزاماتها على أن تقوم بذلك؛

٤٨ - تأكيد أهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للنهوض على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية ببيئة مؤاتية لتيسير اختيار أنماط وأساليب عيش صحية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل مكمل له؛

٤٩ - إرساء جميع السبل الممكنة لتحديد وحشد ما يكفي من الموارد المالية على نحو مستدام يمكن التنبؤ به وما يلزم من موارد بشرية وتقنية، والنظر في دعم النهج الطوعية المبتكرة والفعالة من حيث التكلفة في التمويل الطويل الأجل لخدمات الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، مع وضع الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار؛

٥٠ - التنويه بمساهمة التعاون الدولي والمساعدة الدولية في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والعمل في هذا الصدد، على تشجيع مواصلة إدراج مسألة الأمراض غير المعدية في الخطط المتعلقة بالتعاون الإنمائي والمبادرات المتخذة بشأنه؛

٥١ - دعوة منظمة الصحة العالمية، بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة الرائدة في مجال الصحة، وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية وغيرها من المنظمات الدولية الرئيسية إلى العمل معاً بطريقة منسقة لدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها والتخفيف من آثارها؛

٥٢ - حث المنظمات الدولية المعنية على مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية وبناء قدراتها، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في مجالات الوقاية من الأمراض غير المعدية

(١١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

- ومكافحتها والعمل على إتاحة الأدوية للجميع، بوسائل منها الاستفادة بالكامل من تسهيلات وأحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية؛
- ٥٣ - النهوض بجودة المعونة عن طريق تعزيز تولي زمامها على الصعيد الوطني وتنسيقها وتكييفها وإمكانية التنبؤ بها وكفالة المساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج؛
- ٥٤ - إشراك الجهات الفاعلة من خارج القطاع الصحي والجهات المعنية الرئيسية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في شراكات تعاونية لتعزيز الصحة والحد من عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير المعدية، بوسائل منها بناء قدرات المجتمعات المحلية في مجال تعزيز أنماط التغذية وأنماط الحياة الصحية؛
- ٥٥ - تعزيز الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني، مع الاستفادة من إسهامات المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة ومنظمات الدعوة لنصرة المرضى، لدعم تقديم ما يلزم من الخدمات للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وتوفير العلاج والرعاية للمصابين بها، بما في ذلك الرعاية القائمة على تخفيف الآلام؛
- ٥٦ - العمل على بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المعنية بالأمراض غير المعدية على المستويين الوطني والإقليمي لكي تحقق كامل إمكاناتها كجهات مشاركة في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها؛

### البحث والتطوير

- ٥٧ - تعزيز الاستثمارات الوطنية والدولية على نحو نشط وتدعيم القدرات الوطنية على إجراء البحث والتطوير بجودة عالية في جميع الجوانب المتصلة بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها بطريقة مستدامة وفعالة من حيث التكلفة، مع ملاحظة أهمية مواصلة تقديم الحوافز لتشجيع الابتكار؛
- ٥٨ - تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بتنفيذ البرامج والنتائج التي يتم التوصل إليها في مجال الصحة وبرامج تحسين الصحة وتقديم التقارير ونظم المراقبة ونشر المعلومات، حسب الاقتضاء، عن الأنشطة المستدامة عالية الجودة الميسورة والفعالة من حيث التكلفة وعن أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الأمراض غير المعدية؛
- ٥٩ - دعم البحوث المتصلة بالأمراض غير المعدية وتيسير تلك البحوث وترجمتها من أجل تحسين قاعدة المعارف للإجراءات الجاري تنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمية؛



## الرصد والتقييم

٦٠ - تدعيم نظم المراقبة والرصد على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء، ومن بينها استطلاعات الرأي المدججة في نظم المعلومات الصحية الوطنية القائمة والتي تتضمن رصد التعرض لعوامل الخطر والنتائج والمحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة وإجراءات التصدي في إطار النظام الصحي، تسليماً بما لتلك النظم من أهمية بالغة في معالجة الأمراض غير المعدية على نحو ملائم؛

٦١ - دعوة منظمة الصحة العالمية، بمشاركة كاملة من الدول الأعضاء، استناداً إلى معرفتها بأوضاعها الوطنية وبلاستعانة بمياكلها القائمة، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، حسب الاقتضاء، وبلاستفادة من الجهود الجارية، إلى أن تضع قبل نهاية عام ٢٠١٢ إطاراً عالمياً شاملاً للرصد يشمل مجموعة من المؤشرات ويمكن تطبيقه في جميع الظروف الإقليمية والقطرية، بسبل من بينها نهج متعددة القطاعات، من أجل رصد الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالأمراض غير المعدية؛

٦٢ - دعوة منظمة الصحة العالمية إلى أن تعد، بالتعاون مع الدول الأعضاء عن طريق الهيئات الإدارية لمنظمة الصحة العالمية، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، حسب الاقتضاء، وفي ضوء الأعمال الجارية بالفعل، توصيات لمجموعة من الأهداف العالمية من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها قبل نهاية عام ٢٠١٢؛

٦٣ - النظر في وضع أهداف ومؤشرات وطنية في ضوء الأوضاع الوطنية، بالاستفادة من الإرشادات التي تقدمها منظمة الصحة العالمية، للتركيز على الجهود المبذولة للتصدي لآثار الأمراض غير المعدية ولتقييم التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وعوامل الخطر المرتبطة بها ومحدداتها؛

## المتابعة

٦٤ - الطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية وبالتشاور مع الدول الأعضاء وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، خيارات إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بحلول نهاية عام ٢٠١٢ بشأن النهوض بالعمل في العديد من القطاعات من أجل الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها عن طريق إقامة شراكة فعالة وتيسير القيام بذلك، لتنظر الدول الأعضاء فيها؛

٦٥ - الطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين عن التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الواردة في هذا الإعلان السياسي، يشمل التقدم المحرز في العمل المضطلع به في العديد من القطاعات وتأثير ذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تحضيراً لإجراء استعراض وتقييم شاملين في عام ٢٠١٤ للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.